



غير قابل للنقض من قبل العميل الدافع

مكان إنشاء التفويض (المدينة):										تاريخ الإنشاء: / /									
بيانات العميل الدافع																			
اسم العميل:										العنوان:									
رقم الهاتف:										البريد الإلكتروني:									
الرقم الوطني:										نوع وثيقة إثبات الشخصية ورقمها:									
تاريخ انتهاء الوثيقة: / /										تاريخ إصدار الوثيقة: / /									
بيانات بنك العميل الدافع																			
اسم البنك:										فرع البنك:									
رقم الحساب (IBAN):																			
بيانات العميل المستفيد																			
اسم العميل:										العنوان:									
رقم الهاتف:										البريد الإلكتروني:									
الرقم الوطني:										نوع وثيقة إثبات الشخصية ورقمها:									
تاريخ انتهاء الوثيقة: / /										تاريخ إصدار الوثيقة: / /									
بيانات بنك العميل المستفيد																			
اسم البنك:										فرع البنك:									
رقم حساب المستفيد (IBAN):																			
بيانات التفويض (على أن يكون ذلك متوافقاً مع أنظمة ولوائح نظام غرفة التقاص الآلي (ACH))																			
الغرض من التفويض:																			
يبدأ التفويض بتاريخ: Y Y Y Y / M M / D D																			
ينتهي التفويض بتاريخ: Y Y Y Y / M M / D D																			
طريقة الخصم: مرة واحدة سنوي نصف سنوي ربع سنوي شهري نصف شهري أسبوعي يومي																			
عملة التفويض: دينار أردني دولار أمريكي يورو جنيه استرليني																			
اجمالي مبلغ التفويض: كتابة:										رقما:									
مبلغ الدفعة الواحدة (على أن لا تزيد قيمة الدفعة الواحدة من دفعات هذا التفويض عن السقف المعتمد لنظام غرفة التقاص الآلي ACH).										ثابت بمبلغ مقداره: للدفعة الواحدة									
متغير على ألا يتجاوز: للدفعة الواحدة																			
تاريخ أول دفعة: (على ألا يقل عن 10 أيام عمل من تاريخ بداية التفويض) Y Y Y Y / M M / D D																			
تاريخ آخر دفعة: (على ألا يقل عن 10 أيام عمل من تاريخ انتهاء التفويض) Y Y Y Y / M M / D D																			
أفوضكم أنا الموقع أدناه بالقيد المدين المباشر على حسابي لديكم وفقاً لبيانات التفويض المبينة أعلاه										توقيع العميل الدافع المعتمد لدى البنك									
توقيع العميل المستفيد المعتمد لدى البنك																			



لاستخدام بنك العميل الدافع

يلتزم بنك العميل الدافع بقبول / رفض التفويض على نظام غرفة التفاضل الآلي ACH خلال خمسة أيام عمل من تاريخ استلامه لطلب تسجيل التفويض عبر النظام.

حالة التفويض: ☐ مقبول ☐ مرفوض
سبب الرفض:

اسم مدخل حالة التفويض: التوقيع:
اسم مراجع صحة البيانات: خاتم والتوقيع البنك: التاريخ: / /

لاستخدام بنك العميل المستفيد

تاريخ الرد من قبل بنك العميل الدافع: / /

الحالة النهائية للتفويض على النظام: ☐ مقبول ☐ مرفوض

سبب الرفض المرسل من قبل بنك العميل الدافع:

اسم مراجع صحة البيانات: خاتم والتوقيع البنك: التاريخ: / /



بالتوقيع على هذا التفويض فإنني (العميل الدافع) أطلب منكم وأفوضكم بالدفع عن طريق القيد المدين المباشر من حسابي إلى حساب العميل المستفيد لدى " بنك العميل المستفيد " بناء على المعلومات المتوفرة في هذا التفويض وبموجب الشروط والأحكام المنصوص عليها فيه وفي تعليمات وقواعد عمل غرفة التقاص الآلي - الأردن (ACH-JO) وأية شروط وأحكام أخرى تحكم حساباتي البنكية لديكم أو علاقتي معكم. وأقر بأنني اطلعت على الشروط والأحكام العامة لخدمة القيد المدين المباشر من خلال غرفة التقاص الآلي كما أوافق والتزم بهذه الأحكام والشروط، وأقبل ما يترتب عليها من عمليات يتم خصمها على حسابي وأقر بأن كافة البيانات الواردة في هذا التفويض حقيقية وصحيحة.
شروط وأحكام التفويض
اولاً: - التعريفات: - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الواردة ازاء كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك. - العميل الدافع: هو العميل الذي يفوض البنك الذي يتعامل معه بتنفيذ عمليات نقل مصرفي من حسابه لديه الى حساب العميل المستفيد لدى بنك اخر او لدى البنك نفسه من خلال نظام غرفة التقاص الآلي ACH. - بنك العميل الدافع: هو البنك الذي يقوم بموجب التفويض بتنفيذ عمليات النقل المصرفي من حساب العميل الدافع الى حساب العميل المستفيد لديه او لدى بنك اخر من خلال نظام غرفة التقاص الآلي ACH. - العميل المستفيد: هو العميل الذي يفوض البنك الذي يتعامل معه بقيد ناتج تنفيذ عمليات النقل المصرفي التي يجريها بنك العميل الدافع من حساب العميل الدافع الى حسابه من خلال نظام غرفة التقاص الآلي ACH. - بنك العميل المستفيد: هو البنك الذي يتلقى بموجب التفويض المبالغ نتيجة تنفيذ عمليات النقل المصرفي الى حساب العميل المستفيد من حساب العميل الدافع لديه او لدى بنك اخر من خلال نظام غرفة التقاص الآلي ACH..
(1) يقر كل من العميل الدافع والعميل المستفيد باتهما قد اطلعا على تعليمات وقواعد عمل نظام غرفة التقاص الآلي-الأردن (ACH-JO) رقم 2016/2 الصادرة عن البنك المركزي وأية تعليمات تحل محلها أو تعدلها، وأحاطا تماماً بالتعريفات الواردة بالمادة (3) ويكون للكلمات الواردة في هذا التفويض ذات المعنى المحدد بالتعليمات وتعتبر التعليمات جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط وقبولاً منها بها (علماً بأن التعليمات منشورة على موقع البنك المركزي).
(2) ان القيد المباشر على حساب العميل الدافع مشروط بتوافر القيمة / القيم المبينة في هذا التفويض وفي المواعيد المحددة فيه وان يكون الرصيد قابلاً للتصرف مع عدم وجود اي مانع قانوني او اي قرار صادر من اي جهة ذات اختصاص يمنع من التحويل او يمنع من التصرف ويعتبر وجود التزامات مالية مستحقة لصالح بنكه مانعاً للتحويل .
(3) ان عدم قابلية التفويض للنقض من جانب العميل الدافع يعني انه لا يجوز له بإرادته المنفردة الغاء التفويض الصادر عنه او الاعتراض على قيام بنكه بتنفيذه ، ورغم ذلك فانه لا يحول دون احقية بنك العميل الدافع بوقف او الغاء العمل بهذا التفويض في حال تحقق اي شرط من شروط اغلاق الحساب / الحسابات سواء كان سبب الاغلاق بالاستناد الى نصوص التشريعات او في حال فقدان الاهلية او الوفاة او مخالفة العميل الدافع لشروط التعامل او التشريعات الرقابية على حركة الاموال او التعليمات الصادرة عن البنك المركزي او تكرار رفض تفاوض من العميل الدافع لأي سبب من الاسباب .
(4) يقر العميل الدافع والعميل المستفيد بان البنوك المتناظرة للتفويض او المنفذة له لا علاقة لهما بأي خلاف حول صحة تنفيذ اي قيد مباشر وان اي خلاف بينهما لأي سبب كان لا يحول دون تنفيذ التفويض الصادر عن العميل الدافع الا بموجب قرار عن الجهات المختصة قانوناً .
(5) ان هذا التفويض يسري على الحسابات الشخصية للعميل الدافع بما فيها الحسابات المشتركة شريطة توقيع جميع اصحاب الحساب المشترك على التفويض، كما يسري على الحسابات التي يكون فيها الموقع على هذا التفويض مفوضاً / وكيلاً / نائباً عن صاحب الحساب متى كان يملك الصلاحية القانونية بإصدار التفويض ودون اخلال بحق بنك العميل الدافع برفض تنفيذ التفويض اذا تبين له خلاف ذلك وفقاً لتقديره.
(6) ان تكرار ورود تفاوض من العميل الدافع واخلاله بالالتزام بها او بشروط التعاقد او التعامل مع بنكه يعطي لبنكه الحق برفض هذا التفويض أو أي تفاوض لاحقة.
(7) ان بنك العميل المستفيد سيقوم بتسجيل هذا التفويض خلال خمس ايام عمل من تسلمه له من عميله ومن ثم ارساله الى بنك العميل الدافع وفقاً للإجراءات المعمول بها بموجب تعليمات غرفة التقاص.
(8) ان بنك العميل الدافع سيقوم بقبول او رفض هذا التفويض - متى تحقق سبب الرفض - خلال خمسة ايام عمل من تاريخ وروده اليه.
(9) ان هذا التفويض يعطي الصلاحية لبنك العميل الدافع بتغذية الحساب المطلوب القيد عليه من اي من حساباته طبقاً لمطلق تقديره.
(10) من المفهوم لدى العميل الدافع والعميل المستفيد بانه سيتم رفض تنفيذ التفويض اذا كان محله مبالغ ثابتة في حال عدم توفر / كفاية الرصيد لتنفيذ التفويض وان التنفيذ الجزئي سيكون متاحاً اذا كان محل التفويض قيمة متغيرة (حد اعلى) وورد التفويض بما لا يجاوز ذلك الحد.
(11) ما لم يتم العميل الدافع بإشعار بنكه مسبقاً بإصداره تفويض فانه يحق لبنكه تعليق موافقته على قبول التفويض بتعزيزه مع العميل الدافع بأي وسيلة من وسائل التواصل المعتمدة بين البنك وعميله.
(12) ان حق العميل المستفيد على المبالغ موضوع التفويض لا يترتب بمجرد قبول بنك العميل الدافع للتفويض وانما يترتب هذا الحق بعد تنفيذ بنك العميل الدافع للقيد المباشر وقيد المبلغ في حساب العميل المستفيد لدى بنكه.
(13) في حال ورود أكثر من مطالبة بناءً على تفويض من العميل الدافع دون ان يكون هناك تغطية لكامل قيم تلك المطالبات سيتم اعتماد تنفيذ المطالبة حسب اسبقية ورودها الى بنك العميل الدافع.
(14) ان هذا التفويض لا يعني بأي حال من الاحوال ترتيب حق اولوية او اسبقية للمستفيد على الارصدة المتوافرة في حساب / حسابات العميل الدافع، ولا يعني ايضاً ان بنك العميل الدافع او بنك العميل المستفيد كقيل او ضامن لالتزامات العميل الدافع والعميل المستفيد او ان اي منهما ملزم بتقديم تسهيلات لعميله.
(15) ان افصاح بنك العميل الدافع وبنك العميل المستفيد عن اي معلومات تتعلق بهما لغايات تنفيذ هذا التفويض او رفضه يعتبر مقبولا منهما وتنازلاً عن التمسك بالأحكام الباحثة في السرية المصرفية.
(16) اذا صادف تاريخ تنفيذ القيد يوم او ايام عطلة يمتد التنفيذ الى اول يوم عمل بعد العطلة
(17) ان الاشعارات والإخطارات تكون مقبولة متى كانت خطية وسلمت مع التوقيع بالاستلام او ارسلت عبر اي من وسائل الاتصال عن بعد (الرسائل النصية، المكالمات الهاتفية المسجلة ، البريد الالكتروني) والمعتمدة بين البنك وعميله.
(18) للبنك المركزي ان يعدل التعليمات والانظمة المتعلقة بنظام غرفة التقاص او الشروط المتعلقة بها كما وان للبنك المركزي ان يفرض العمولات التي يراها مناسبة على تنفيذ التفويض واي غرامات في حال رفض او تكرار رفض قبول التفويض من العملاء.